المصارف العربية خارج دائرة الأزمات العالمية

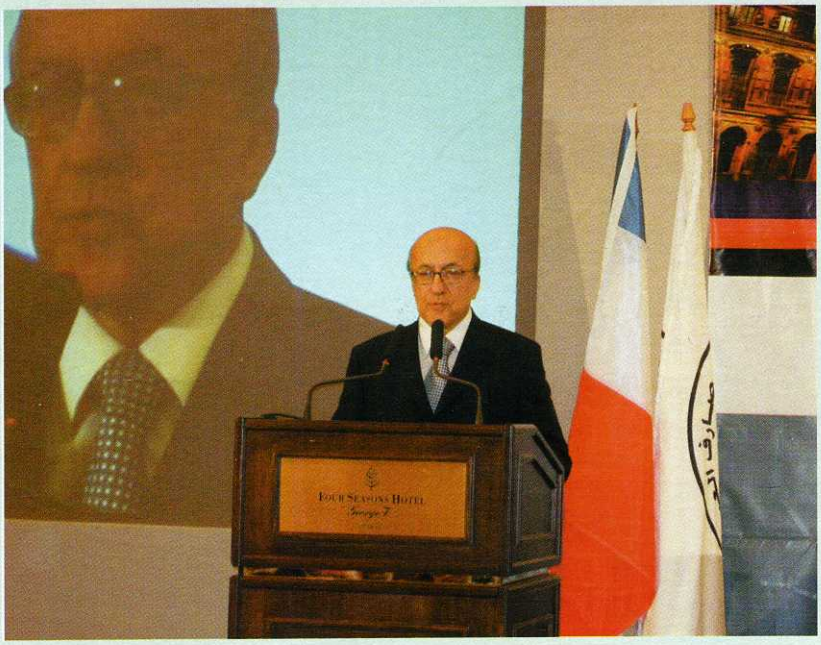

التقت مجلة المراقب الانمائي، على هامش تغطيتها لفعاليات المؤتمر، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنظمية في اتحاد المصارف العربية، الرئيس الأسبق لاتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس ادارة مجموعة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه، سائلةً اياه مجموعة من الأسئلة المتعلقة بأبرز المواضيع المطروحة على الساحة المصرفية العربية والعالمية أيضاً، نظراً لما له من اطلاع واسع على تفاصيل الحياة المالية على الصعيدين العالمي والعربي، نتيجةً لخبراته الواسعة في هذا المجال التي اكتسبها من خلال توليه لمناصب مرموقة عدة.

وفي حديثٍ مسهب حول الأزمة المالية والمصرفية التي تعرضت لها المصارف العالمية، قال طربيه: " من حسن حظنا في المنطقة العربية، اننا لم نعاني من تداعيات هذه الأزمة حيث انّ معظم رؤوس الأموال العربية قد وظفت خلال السنوات الماضية في المنطقة نظراً لتعدد فرص الاستثمار فيها، وبالتالي حال هذا الأمر دون توجه المصارف العربية نحو الخارج لايجاد فرص استثمارية هناك، مما جنّبها الوقوع في المأزق المالي الذي تعاني منه المصارف الأجنبية في الوقت الراهن."

اما عن موضوع الشراكة الأورو- متوسطية التي شرحها مستشار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال مشاركته في المؤتمر، فقد أكد طربيه انها جيدة جداً على الصعيد الاقتصادي مبدياً تحفظاته لجهة ما تضمنته على الصعيد السياسي، ومطالباً المعنيين بالوضع السياسي في المنطقة الى تهدئة الأجواء حتى تصبح هذه الشراكة قابلة للتطبيق وتعود بالفائدة على مختلف الأطراف.

■ أسستم الاتحاد الدولي للمصرفين العرب منذ أكثر من عامين. ماذا حققتم من انجازات منذ ذلك الحين على الصعيد المصرفي؟ وهل لديكم طروحات جديدة تودون تنفيذها في المستقبل المنظور؟

- تأسس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بمبادرةٍ من مجموعة من المصرفيين العرب بناءً على توصيةٍ من اتحاد المصارف العربية بحيث ضمّ هذا الاتحاد الجديد معظم القيادات المصرفية العاملة على الساحة المصرفية في المنطقتين العربية والعالمية وقد خطا الاتحاد خطواتٍ متقدمة خلال العامين الماضيين حيث شارك مشاركةً فعّالة في تنظيم عدد كبير من المؤتمرات المصرفية، طارحاً خلالها أهم مواضيع الساعة التي تهم العاملين في القطاع المصرفي، كما أصدر مجلته المتخصصة عارضاً فيها ابرز أهدافه ومحللاً وقائع القطاع المصرفي من خلال نشره لآراء أبرز المحللين الاقتصاديين. الى ذلك، أسس الاتحاد مجموعات تعمل على مكافحة تبييض الأموال تشمل ضباط الالتزام لمكافحة تبيض الأموال، مدراء المعلوماتية والموارد البشرية والمدراء القانونيين في المصارف العربية. وبالتالي يكون الاتحاد بذلك قد استطاع، ومنذ تأسيسه في العام ٢٠٠٦، ان يجمع رجال المال والأعمال ولأول مرة على الصعيدين العربي والعالمي. ولم يكتف الاتحاد بخلق هذا الرابط بين المجموعات القيادية العربية بل ذهب الى أبعد من ذلك من خلال عقده لندواتٍ ومؤتمراتٍ متخصصة ربطها بالمجتمع الدولي، عاقداً بذلك تحالفات مع المرجعيات الدولية المهتمة ببعض الأمور الرئيسية والاستراتيجية بحيث انفتحت قيادات الموارد البشرية والقيادات المصرفية على العالم الخارجي برعاية واشراف الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

■ هل تعتقدون انّ المصرفيين العرب على قدرٍ كبيرٍ من الحيطة لعدم الانجرار في الأزمة المالية والمصرفية العالمية، لاسيما وأنكم قد اوليتم لهذا الأمر أهمية كبرى في كلمتكم الافتتاحية التي القيتموها في المؤتمر؟

- مما لا شك فيه، فإنّ القطاع المصرفي الدولي مازال مصدوماً بما حصل من أزمة مالية في الغرب، وبالتالي، بات من الصعب جداً بعد اليوم الحفاظ على عامل الثقة الذي كان يجمع المستثمرين والمودعين وأصحاب رؤوس الأموال بالمصارف العالمية، لاسيما وان الأزمة المالية

الأخيرة التي مرت بها هذه المصارف الغت مقولة انّ المؤسسات المصرفية والمالية الأجنبية هي مؤسسات آمنة، مقتدرة، كبيرة الحجم وحسنة الادارة. وما حصل مؤخراً كان بالفعل بمثابة صدمة كبيرة القت بتداعياتها على القطاع المصرفي العالمي بمجمله، وتسببت بخسائرٍ كبرى لأهم اللاعبين على الساحة المالية المصرفية الدولية. والله الحمد، بقي القطاع المصرفي في عالمنا العربي بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة حيث وظفت معظم رؤوس الأموال العربية خلال السنوات الثلاث الماضية داخل العالم العربي نتيجةً لتعدد فرص الاستثمار في المنطقة وهذا ما حال دون توجه رؤوس الأموال هذه نحو الخارج بهدف البحث عن فرص استثمار هناك. بالطبع، نستطيع القول أنه لو لم تكن استثماراتنا في المنطقة موفقة الى حدٍ كبير، لكنّا قد فكرّنا في التوجه نحو استثمار رؤوس الأموال العربية هذه في الخارج ولكن لحسن لحظ، جنّبنا نجاح مشاريعنا في المنطقة الوقوع في هذه الأزمة حيث انه لم يبق مصرف كبير في العالم الاّ وعانى من تداعيات الأزمة المالية الأخيرة التي مازالت تلقي بظلالها على جميع العاملين في القطاع المصرفي الدولي.

خلاصةً، يمكننا القول انّ جزءاً صغيراً جداً من المصارف العربية صغيرة الحجم هي التي تضررت من تداعيات هذه الأزمة.

■ تعقيباً على ما ذكرتم، ما هي أبرز الأسباب برأيكم التي أدت الى وقوع بعض المصارف العربية الصغيرة في هذا المأزق؟

- كما تعلمون، فإنّ القنوات المصرفية الدولية تتيح الاستثمار في الأوراق المالية الأميركية وبصورةٍ خاصة اوراق الرهن العقاري التي كانت مصنفة درجة أولى من حيث المخاطر نظراً لأن مخاطرها جيدة. وكما تعلمون أيضاً، فإنّ بعض المصارف العربية قد تعرضت لخسائرٍ محدودة من جراء أزمة الرهن العقاري، وهي قد أعلنت في وقتٍ سابق عن خسائرها هذه واعادت في وقتٍ لاحق بناء رأسمالها. في الحقيقة، إنّ خضوع المصارف العربية لسلطات الرقابة ونشرها لميزانياتها، تطلب من هذه الأخيرة ان تتحلى بأقصى درجة من الشفافية، وقد خولت هذه الأخيرة الجهات المعنية الاطلاع على مجريات العمل المصرفي في المنطقة بأدق التفاصيل، وبالتالي، نؤكد قولنا بأنّ تأثيرات الأزمة المالية على منطقتنا كان محدوداً.

■ أنتم متمرسون في القطاع المصرفي اللبناني حيث انكم توليتم مناصب مرموقة في هذا المجال. كيف تنظرون الى مستقبل هذا القطاع؟

- وضع القطاع المصرفي اللبناني بصماته وبوضوح في عزّ الأزمات السياسية التي عصفت بلبنان على مدار الـ ١٥ سنة الماضية، ويبدو انه قد استطاع ان يبني سداً حصيناً بينه وبين الأزمات السياسية اللبنانية، بحيث انه عندما ننظر الى هذا القطاع، نجده وكأنه بمنأى عن الأزمات السياسية والهزات الاقتصادية التي تهدد لبنان بين الحين والآخر. وقد نجح المصرفيون اللبنانيون بمدّ جسورٍ لمؤسساتهم، حيث انّ عدم الاستقرار السياسي في لبنان كان تحدٍ للمصارف اللبنانية التي حققت قاعدة ربحية كبيرة، ونقلت خبرتها الطويلة في الصناعة المصرفية وتفوقها في هذا المجال الى الخارج. وبالتالي، ما اود ان اقوله من خلال ما سردته اعلاه هو انني انظر وبكثيرٍ من التفاؤل الى مستقبل القطاع المصرفي اللبناني لاسيما وان التجربة قد أثبتت ان القطاع قد استطاع الصمود في عزّ الأزمات.

■ هل تبدون تفاؤلاً مماثلاً بالنسبة لمستقبل لبنان الاقتصادي؟

- إنّ مستقبل لبنان الاقتصادي يواجه بالطبع تحدياتٍ عدة أبرزها الأزمات السياسية التي يتعرض لها لبنان بين الحين والآخر، حيث أنّ رجال الاقتصاد اللبنانيين هم في تحدٍ مستمر مع رجال السياسة الذين، ومن خلال عدم رؤيتهم الصائبة في بعض الأحيان، يعرقلون مسيرة النهوض الاقتصادي الذي بات لبنان بحاجةٍ ماسة لها أكثر من أي وقتٍ مضى. ولكن هذا الأمر لم يحول دون إصرار رجال الاقتصاد اللبناني على متابعة مسيرتهم الاقتصادية انطلاقاً من ايمانهم الراسخ بلبنان وبقدرته على التفوق حتى ولو كانت الظروف المحيطة به صعبة.

■ كما تعلمون، فإنّ لبنان، وللمرة الثانية على التوالي، لم يستطع الاستفادة من الفورة النفطية في المنطقة العربية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط هل تعتقدون انّ الفرصة مازالت متاحة امامه للاستفادة من ذلك، ام ترون أنّ الأوان قد فات؟

- كما ذكرتم، فهذه ليست المرة الأولى التي يفوّت فيها لبنان عليه فرصة الاستفادة من الفورة النفطية التي تنعم بها المنطقة العربية بشكلٍ عام، ولكن وعلى الرغم من ذلك، يمكننا القول بأن اللبنانيون قد استطاعوا ولو بشكلٍ ضئيل ان يستفيدوا من الفورة النفطية هذه وذلك من خلال رؤوس الأموال المتأتية من ذويهم العاملين في الدول الخليجية وتوظيفها في البلاد في استثماراتٍ مختلفة. إنّ اللافت في الأمر هو انّ العديد من المستثمرين العرب استمروا في توظيف أموالهم في لبنان، على الرغم من الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد خلال العامين الماضيين وهذا دليل ثقة من قبل هؤلاء بالقطاع الاستثماري اللبناني، حيث انهم يؤيدون بذلك وجهة النظر القائلة بأنّ لبنان نقطة جاذبة للاستثمار بامتياز في منطقة الشرق الأوسط نظراً للميزات العدة التي يتمتع بها والتي ليست متوفرة في أي بلدٍ آخر في منطقتنا العربية. وانما وللأسف، لم يستطع اللبنانيون الاستفادة من هذا الأمر الى أبعد الحدود نتيجة للتجاذبات السياسية التي تنعكس سلباً في معظم الأحيانٍ على وضع القطاع الاقتصادي اللبناني حيث انّ السياسة والاقتصاد يسيران اجمالاً في خطين متوازيين.

■ ما هو برأيكم دور المصارف العربية في انجاح موضوع الشراكة الأورو متوسطية الذي أعلن عنه مستشار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال مداخلته؟

- إنّ هذه الشراكة مهمة جداً ولها وجهان: وجه سياسي ووجه اقتصادي. وعلى الرغم من وجود بعض التحفظات من قبلنا حول هذه الشراكة على الصعيد السياسي الاّ انه ليس لدينا أي تحفظات في هذا الشأن على الصعيد الاقتصادي حيث اننا نستفيد من قواعد التبادل المتكافئ بين دول البحر المتوسط مما يتيح لنا الفرصة للاستفادة من نقل التكنولوجيا والتبادل الثقافي والتجاري. وفي الجهة المقابلة، ينعكس هذا الأمر بصورة ايجابية أيضاً على الدول الأوروبية، حيث انها تطمح بدورها الى التوسع في أسواقنا العربية الواعدة والمزدهرة. لذلك، لا بد من العمل على تهدئة التوتر السياسي الحاصل في المنطقة حتى تستطيع كافة الدول توظيف بنود هذه الشراكة لمصلحتها وفي حال لم تتم هذه التهدئة، فإنّ تطبيق بنود هذه الشراكة سيكون صعبا.

■ تترأسون مجموعة الاعتماد اللبناني. ما هي مشاريعكم المستقبلية عربياً ودولياً؟

- يحتل مصرف الاعتماد اللبناني موقع الصدارة على الساحة المصرفية اللبنانية ويعتبر رائداً في حقولٍ متعددة، حيث انه اول من دخل الى الأسواق الخارجية واولٍ من أصدر سندات الدين الدولية، كما انه كان سبّاقاً في ادخال تكنولوجية الصرف الآلي على عمل الصيرفة اللبنانية، وفي انشاء اول مصرف اسلامي في لبنان هو البنك اللبناني الاسلامي.

والى جانب التوسعات الخارجية التي قمنا بها خلال الأعوام السابقة في كلٍ من مملكة البحرين، قبرص وكندا، نسعى خلال السنتين القادمتين الى التواجد في عشر دول أجنبية جديدة ناقلين من خلال هذا التوسع خبرتنا الطويلة في مجال الصناعة المصرفية الى الخارج.